من حما يحمى لأنه الذي يعرض للمرء حين يعرض لما يلتاط به عال فيغضب
فتتوقد حرارته فيقال حمي فهي فعيله منه وهي امر وجداني والعزم على الفره
من قوابعها ورواد فها ويحتمل ان تكون من حمي يحمى بمعنى منع وهي فعيلة هنا
ايضاً لكن المصنف سلك في هذا الفصول ذكر اثار الغرايز والصفات
العارضه لأن الحسن والقبح يعرض للآثار ويتعلق بها في الاغلب
بقلته الاختيار فيها بخلاف ما أوجبها من الصفات العارضه للنفس
فاذا قبحها معتبر بما يصدر عنها لا بها وكذلك حسنها وقد ذكر المصنف
آخذاً حين قال ويحرم قصد اذى المؤمن بسبب فاربه المبطلين والاحرج
على المتأذي بذلك اذ لا يمكن دفعه وفي ذلك حديث لا تسبوا الموتى فتؤذوا
الاحياء وهو في الترمذي وحديث لا تسبوا موتانا فتؤذوا احيانا واقول
كان هذا الفصل قديماً وحديثاً جهله العامة عند حروبهم فأهله اليوم حتى
اهله المتمذهبه فاياك واياهم نسأل الله السلامة من وباهم والعافيه من
دائهم الذي اعجز الأطباء اعياهم **فصل والداهنة** هذه
الخصله ليست من الصفات التي تصير كالطبيعه للنفس كما في سائر ما مضى
من المحرمات وانما تعود الى زقه في الدين وضعف في العزم وايثار للعاجل

على الأجل ولا ينجي منها الا التزام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كذلك
وان امتنع النطق بلسان المقال فلا بد من لسان الحال بحيث يكون هو
الظاهر من حالك لا تعذر عنه الا ما تعذر عن لسان المقال وقد استوفينا
الفصل في كيفية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما يعرف منه السلامة
من المداهنة والحايز من مواصلة الظالم والممنع في الابحاث المسدده
وحاصله أن يكون الظاهر من حالك الانكار القلبي حيث يتعذر غيره
فضلاً عن ظهور غيره ولا يفرك بعد ذلك شيء ولو خلا امرك عن جلب
مصلحة كيف لو صحبه نيط بك مصلحة ومجرد ظهور حالك في الانكار مصلحة
لا تقدر ان صيغة اذ ذلك انكار فيصيغه تصيغ لفرض واجب يصوب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعذر الامكان واذا فرض عدم التأثير
في نحو الامر آكد في التأثير في نوادر الأفراد ولو ان يهدا الله على يديك نفسا
واحده فهو خير مما طلعت عليه الشمس وحلوا مثل ذلك في دار الاسلام
كالمحال بحمد الله ولقد يفضل الله علينا في حكمه وفيها تقوم البدع ان صرت علماً
في معرفتهم الانكاري لبدعهم وبلغ الحال الى خوف خواصهم ومجادرتهم
لكما لقي في ذلك مع دولتهم وصولتهم واديت في قلوب كثير التشبه